

## المحاضرة السابعة:

### إدارة المخاطر (3)

تحليل المخاطر وأبعادها الاجتماعية

تحليل وإدارة المخاطر من منظور تاريخي

أدركت المجتمعات المخاطر منذ بداية التاريخ المكتوب، ومارست

أشكالاً مختلفة من التحليل والإدارة في هذا المجال. لقد تم استخلاص

الحدس التحليلي في الحضارات القديمة من التقاليد الفولكلورية

والشفوية. وقد تم تسجيل الكثير من الطرق من خلال أساطير الإغريق

والرومان والكتب المقدسة والسجلات التاريخية الأخرى التي حاولت

بها المجتمعات القديمة تحديد مصادر المصائب البشرية مثل الأوبئة

والفيضانات والحروب والمجاعات. وتم إيلاء استراتيجيات إدارة

المخاطر بشكل عام للطقوس التي تهدف إلى إرضاء الآلهة الغاضبة أو

المحبطة أو الانتقامية. أما في القرون الوسطى، فقد صورت معتقدات الديانات السماوية المعاناة الإنسانية على أنها انتقام إلهي يمكن تخفيفه بالصلاة والصوم والحج والطقوس الدينية الأخرى. ولا تزال هذه المفاهيم حول مصادر الخطر وثيقة الصلة إلى اليوم في العديد من المجتمعات والجماعات، كما يتضح من كلمات الناشط الإنجيلي الأمريكي بات روبرتسون، الذي أرجع الدمار الذي سببه زلزال يناير 2010 في هايتي إلى حقيقة أن الهايتيين أبرموا "معاهدة مع الشيطان" في القرن الثامن عشر من أجل ضمان استقلالهم عن فرنسا. إن الفكرة التي مفادها بأن الموت والمرض والكوارث الناجمة عن ذنوب الناس والتي لا مناص من العقاب عنها ما تزال تحافظ على قبضتها وتستمر بشكل متناقض إلى جانب المقاربات المؤسسية لإدارة المخاطر وتحليلها.

باستثناء الاعتقاد المستمر للتدخل الإلهي في الشؤون الإنسانية، فإن المفاهيم الشائعة لتحليل المخاطر وإدارة المخاطر لها أصولها في تفاعل التنوير حول قدرة العلم على الدراسة والتعرف على القوانين والعمليات الفيزيائية التي يمكن أن تحكم العالم الطبيعي. تعود المقاربات الغربية لتحليل المخاطر وإدارتها إلى الأيام التي تلت زلزال لشبونة عام 1755، والتي تسببت في تسونامي، وبدأت مئات الحرائق، وأسفرت عن مقتل مائة ألف شخص، مما أثار على عدد من فلاسفة عصر التنوير، بحيث ومن هذه اللحظة فسحت التأويلات الخارقة للطبيعة للكوارث المجال للتفسيرات العلمية. بعد هذا الزلزال، تم طرح فكرة أنه كان من الممكن السيطرة على المخاطر من خلال تدخل يد الإنسان، علاوة على ذلك، ما توضحه جهود إعادة الإعمار بقيادة ماركيز بومبال ثم رئيس الوزراء البرتغالي. إن التخطيط الحضري والتصميم المعماري في بومبال، الذي عكس المعرفة العلمية

والهندسة في القرن الثامن عشر فيما يخص ميدان الهزات الأرضية،  
بشرت باستراتيجيات إدارة المخاطر المعاصرة.

خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بدأت مبادئ التنوير  
أيضًا في التأثير على النظريات السوسولوجية ومناهجها، من خلال  
التأكيد على أهمية الاكتشافات التي قام بها البحث الامبريقي والقوانين  
التي تحكم العمليات والسلوكيات الاجتماعية. فقد بدأ الاتجاه الوضعي،  
النابع من الأعمال الفرنسية لكل من الفيلسوف كونت وعالم الاجتماع  
دوركايم يمثل المرساة المعرفية والأداة التي دعت إلى وحدة العلوم  
الاجتماعية والفيزيائية في إطار تجريبي مشترك واستخدام طريقة  
علمية. أصبحت هذه المقاربة الإطار المعرفي السائد في كل من  
دراسة الطبيعة والمجتمع. في بداية القرن العشرين، تم قبول النموذج  
الوضعي على نطاق واسع في الغرب، ذلك لأن هذه الفلسفة تهدف

إلى فهم العمليات الاجتماعية والطبيعية والتنبؤ بها والسيطرة عليها،  
وتشدد على الحاجة إلى التحليل المنهجي القائم على البيانات. لم تؤثر  
الفلسفة الوضعية فقط على تطوير جميع مجالات الدراسة تقريبًا،  
ولكن كان لها أيضًا تأثير عميق على الطريقة التي قاربت بها مجموعة  
كاملة من التخصصات دراسة المخاطر.

أدت التغيرات الاجتماعية المرتبطة بظهور الحداثة إلى تطور  
تحليل المخاطر وإدارتها. فقد كانت ألعاب المقامرة عبارة عن هواية  
ترفضها أحيانًا أو تقبل بها المجتمعات والفئات الاجتماعية منذ بدايات  
تاريخ البشرية، وكان للشعوب القديمة بلا شك فهم بديهي للاحتمالات  
والمخاطر المرتبط بأنواع مختلفة من الرهانات. من ناحية أخرى، لم  
تظهر الدراسة المنهجية للاحتمالات، وهي حجر الزاوية في نظام

الإحصائيات، حتى القرن السادس عشر ولكن هذا البحث كان حاسمًا لتطوير المجال المعاصر لتحليل المخاطر.

وبالمثل، كانت هناك طرق عديدة للتأمين على الحياة والممتلكات ضد الخسارة المحتملة على مدى آلاف السنين، لكن المفهوم الغربي للتأمين لم يظهر في إنجلترا إلا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، أولاً كوسيلة لإدارة المخاطر المرتبطة بالنقل البحري، حيث تم تطوير لويدز (Lloyd's of London) كشركة تأمين بحري في نهاية القرن السابع عشر، ثم في شكل حماية ضد الحرائق الحضرية. كما أدى الخوف من الحريق إلى ولادة صناعة التأمين على خسائر الممتلكات في الولايات المتحدة الأمريكية. في نفس الوقت تقريبًا، بدأ التأمين على الحياة، والذي كان موجودًا منذ فجر التاريخ، في تأسيس أنشطته على المعلومات الإمبريقية والإحصاءات. هذه الاتجاهات،

المستوحاة من التفكير الوضعي لعصر التنوير، تثبت أسس مجال  
تحليل المخاطر.

يُعد تحليل المخاطر نظامًا ناضجًا من نواح عديدة. فأساليب هذا  
التحليل منتشرة بشكل واضح ويتم تدريسها في الجامعات، وقد تم  
كتابة العديد من الكتب والمقالات حول مناهج صياغة المفاهيم وقياس  
المخاطر والكثير من المؤسسات المهنية كرسست إمكاناتها لهذا  
الموضوع. يشكل استخدام مناهج تحليل المخاطر الأساس لعمليات  
صنع القرار في العديد من القطاعات، بما في ذلك معايير البناء في  
مجال الخدمات والبنية التحتية، وأنشطة الدولة المتعلقة باللوائح  
وأقساط التأمين والاستثمارات في مجال الأمن. وتعود أصول منهجيات  
تحليل المخاطر الحالية إلى الأنشطة المحيطة بتقدم الطاقة النووية  
بعد الحرب العالمية الثانية، كما هو الحال في التقرير المعروف باسم

دراسة سلامة المفاعلات أو تقرير راسموسن، المنشور من قبل هيئة تنظيم الطاقة النووية في عام 1975.

قد تم انتقاد الأساليب المبكرة لتحليل المخاطر بشدة لعدم قدرتها على مراعاة العوامل الإنسانية التي قد تؤثر على احتمالات وعواقب الأحداث الطرفية. وقد أدت هذه الانتقادات إلى تطوير مناهج تسمح بإدخال السلوك الإنساني في حساب المخاطر. ثم احتل مفهوم خطأ المشغل « erreur de l'opérateur » مكانًا كبيرًا في الخطابات حول الكوارث التكنولوجية. إن صحة الدراسات الاحتمالية للسلامة (EPS) كطريقة لفهم احتمالية حدوث جميع أنواع الأحداث السلبية وعواقب هذه الأحداث مثبتة جيدًا لدرجة أنها تعتبر أمرا مفروغا منه. ومع ذلك، فإن التسويق الثقافي للدراسات الاحتمالية للسلامة والمناهج المرتبطة بها، كان لها آثار سلبية عديدة.



